

الباجي في المستقي فانه قال ان كانت الاجازة لغير سبب فلا
خلاف في المذهب انه لا يلزم ذلك المخير من الورثة وله الرجوع
لانه حاله لم يتعلق فيه حقوقهم بالتركة انتهى **وصحح** الرجعي
ايضا بنفي الخلاف في ذلك وهو ظاهر كلام ابن رشد في آخر
شرح المسئلة الثانية من رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب
العبات **قال** ولا يلزم الوارث على حال ما اذن لمورثه فيه في
صحته من الوصية **ولم** يجعله بن يونس **وابولحسن** في ذلك
خلاف **ولفظ** ابن يونس **ومن** العتبية **المجموعه** **والموطا**
قال مالك اذا اذن الورثة للصحيح ان يوصي بالكثر من
ثلثه لم يلزمهم ذلك ان مات لا تهم اذ نواله في وقت لا منع
لهم انتهى **وظاهر** كلام المخفي ان القول الثاني يخرج من
مسئلة الموازية **ونصه** **قال** مالك في الموطا اذا اذن
الورثة للصحيح ان يوصي بالكثر من ثلثه لم يلزمهم لا تهم
اذ نواله في وقت لا منع لهم **وفي** كتاب الصدقات من كتاب
محمد بن يمين **قال** ما ارثته من فلان صدقة عليك وفلان صحيح
قال يلزمه ذلك اذا كان في غير يمين **والاول** **اشهر** وهذا
اقيس لانه التزم ذلك بشرط الملك فاشبهه من اوجب
الصدقة بما يملك الى اجل **او** في بلد سماه **او** بعثت في ذلك
او بطلاق ما يتزوج فيه انتهى **قلت** كلام المخفي يدل
على انه خرج القول باللزوم من مسئلة الموازية **والظاهر**
انه لا يخرج لان الوارث في مسئلة الاجازة ما يهب شيئا

وانما

2
واجاز فعل شخص لا يقدر على رد فعله لان **قال** الموطا
ان الشخص اذا كان صحيحا كان احق بجميع ماله يضع فيه
ما يشاء **وفي** مسئلة الموازية الوارث نفسه وهب ما يرثه
اذا دخل في ملكه **وياتي** الكلام عليها ان شاء الله مستوفى
الحالة الثانية اذا اجاز الورثة الوصية في
الصحة بسبب كالتسفر والغزو **وقال** في التوضيح لبعض
ورثته او بالكثر من ثلثه فزوي بن القاسم في العتبية ان
ذلك يلزمهم **وقاله** ابن القاسم **وقال** ابن وهب في
العتبية كنت اقول بهذا ثم رجعت الى ان ذلك لا يلزمهم
وقال محمد اصبح وهو الصواب انتهى **قلت**
والمسئلة في رسم نذر من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا
واقصر الشيخ خليل في مختصره على القول بعدم اللزوم
الذي رجحه اصبح **وحكى** في الشامل القولين من غير ترجيح
الحالة الثالثة اذا اجاز الورثة الوصية في
المرض فلا يخلو المرض اما ان يكون مخوفا او غير مخوف
فان كان غير مخوف في حكمه حكم الاجازة في الصحة **قاله**
عبد الوهاب **وقبله** الشيخ خليل في التوضيح **وجزم**
به في الشامل وان كان الممرض مخوفا فلا يخلو اما ان
يصح بعد ذلك الممرض او يموت فيه فان صح بعد لم
يلزمهم الاجازة حتى ياذنوا له في المرض الثاني **قاله** ابن
القاسم في آخر سماع محبي من كتاب الوصايا **وقبله** ابن رشد